



إختبار علاقة الوساطة للإفصاح بين جودة التدقيق وجودة التقارير المالية حسب آراء أصحاب المهنة: نموذج معادلات هيكلية باستخدام المربعات الصغرى الجزئية

Testing the Mediation of Disclosure between Audit Quality and Financial Reports Quality from professional's view: partial least squares structural equations modeling (PLS-SEM)

محمد الشريف بن زواي*

Benzouai.Mohamed Cherif

أستاذ محاضر، مخبر الابتكار والهندسة المالية، جامعة أم البواقي (الجزائر)،

✉ benzouai.mohamedcherif@univ-oeb.dz

تاريخ النشر: 2019/12/31

تاريخ القبول: 2019/06/18

تاريخ الاستلام: 2019/03/23

الملخص

خلال السنوات الأخيرة وبعد جملة الانهيارات المالية لكبرى الشركات، صارت وظيفة التدقيق محل تساؤل، هل فعلا تقارير المدققين تضمن جودة التقارير المالية للشركات؟ يتم في هذه الدراسة اختبار العلاقة الوسيطة للإفصاح بين جودة التدقيق وجودة التقارير المالية لعينة من ستة وثلاثون ($n=36$) محافظ حسابات، محاسب معتمد ومدقق داخلي من خلال الاعتماد على النمذجة بالمعادلات البنائية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM). توصلت الدراسة إلى أن الرأي السائد لدى أصحاب المهنة هو وجود علاقة وساطة تامة للإفصاح بين جودة التدقيق وجودة التقارير المالية. وعليه، تؤكد الدراسة أنه لا يمكن الوصول إلى جودة عالية للتقارير المالية للشركات بالرفع من جودة التدقيق فقط بل يجب الحرص على الإفصاح عن مختلف التقارير المالية للرفع من جودتها.

الكلمات المفتاحية: جودة التدقيق، جودة التقارير المالية، النمذجة بالمعادلات البنائية.

تصنيفات JEL: M48، M42.

ABSTRACT

In recent years, after various scandals, the role of auditors has been called into question, do auditors' reports really guarantee the quality of companies' financial reports? In this study, the median relationship of disclosure between the audit quality and financial reports quality is tested relying on a sample of thirty-six (n = 36) legal auditor, certified accountant and internal auditor using partial least squares structural equations modeling (PLS-SEM). The study concluded that from the view of professionals there is a complete mediation relationship of disclosure between the audit quality and financial reports quality. Accordingly, the study confirms that it is not possible to reach high financial reports quality by raising the audit quality only, but must be careful to disclose the various financial reports to ensure their quality too.

Keywords: audit quality, financial reports quality, disclosure, structural equations modeling.

JEL Classification: M42, M48

1. مقدمة

لتشجيع الأفراد على الاستثمار الخاص تضع الحكومات جملة من الضمانات لعل أهمها إجبارية عرض القوائم المالية للشركات على مدققين خارجيين لضمان سلامتها من الخروقات والتجاوزات وأنها تمثل الوضعية المالية الحقيقية للشركة. تذهب بعض الشركات إلى أبعد من ذلك من خلال تبني لجان تدقيق داخلي بشكل طوعي في محاولة لجذب مستثمرين أكثر لتمويل مشاريعها. لذا يتوقع المستثمرون أن التقارير المالية الصادرة عن الشركات تسمح لهم باتخاذ القرارات المالية. تبحث هذه الدراسة في رأي أصحاب المهنة حول أثر جودة التدقيق على جودة التقارير المالية للشركات في ظل وجود الإفصاح الكاف من خلال اعتماد مقارنة كمية قائمة على النمذجة بالمعادلات البنائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية، وكون جودة التدقيق وجودة القوائم المالية متغيرات مرتبطة بمقاربات سلوكية ومن الصعب حصر محدداتها (ALSMAIRAT, Yusoff, & SALLEH, 2018)، فان هذه الدراسة ستعتمد على الاستبيان كأداة أساسية للربط بين متغيرات الدراسة وقد ذهب العديد من الباحثون في هذا الاتجاه على غرار (Butcher, Harrison, & Ross, 2013; Christensen, Glover, Omer, & Shelley, 2016; Duff, 2004, 2011).

تهدف الدراسة إلى رصد رأي أصحاب المهنة حول مجموعة من الأسئلة: (1) هل تؤثر جودة التدقيق على الإفصاح؟ (2) هل يؤثر الإفصاح على جودة التقارير المالية للشركات؟ (3) ما هي طبيعة العلاقة بين جودة التدقيق وجودة التقارير المالية في ظل وجود الإفصاح؟

تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات السابقة حول موضوع جودة التدقيق من خلال محاورها المتمثلة في: المحور الثاني الذي يتناول الربط بين متغيرات الدراسة وأهم البحوث التي تناولته والأهمية التي نالتها هذه البحوث مع الإشارة إلى أهم الدراسات والمؤلفين في الموضوع، في المحور الثالث يتم عرض فرضيات الدراسة، المحور الرابع تناول شرحاً للمنهجية المعتمدة في الدراسة، المحور الخامس يلخص نتائج الدراسة ومناقشتها، وأخيراً، خاتمة.

2. مراجعة الأدبيات

الحديث عن جودة التدقيق وعلاقتها بكل من الإفصاح وجودة التقارير المالية يعود إلى الفصل بين الملكية والإدارة وما تبعها من مشاكل الوكالة ويظهر هذا في أعمال كل من بارلومينز (Berle & Means, 1932) وكذلك مشاكل عدم تماثل المعلومات في أعمال أكرلوف (Akerlof, 1970). مشاكل الوكالة استدعت ظهور آليات تحد من التكاليف المترتبة عنها وهو ما يعرف بحوكمة الشركات، والتي تم تعريفها من قبل كادبوري (Cadbury, 1992) على أنها النظام الذي يراقب ويقود الشركة.

يعد التدقيق أحد أهم آليات حوكمة الشركات الذي يضمن جودة التقارير المالية والتزامها بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وكذا تعبيرها بطريقة عادلة عن الوضعية المالية للشركة. وقد عرفت دي أنجيلو (DeAngelo, 1981) جودة التدقيق بأنها "احتمال اكتشاف مدقق لخرق في إعداد التقارير المالية، ثم إبلاغ مستخدميه هذه التقارير المالية به".

أهم البحوث المنشورة في موضوع جودة التدقيق هي دراسة ديفون وزانغ (DeFond & Zhang, 2014) والتي جاءت بعنوان مراجعة لأرشيف بحوث التدقيق "A review of archival auditing research" حيث قدما تعريفاً آخر لجودة التدقيق تمثل في أن جودة التدقيق تكون أكبر كلما كانت جودة التقارير المالية أكبر، كما قدما مختلف القياسات التي يمكن اعتمادها لجودة التدقيق مع عرض مجموعة من النماذج التي ربطت بين جودة التدقيق وجودة التقارير المالية. من بين أهم الدراسات أيضاً دراسة ماير (Myers, Myers, & Omer, 2003) بعنوان استكشاف العلاقة بين مدقق الحسابات والزيون مع جودة الأرباح: حالة العهدة الإلزامية للتدقيق؟ "Exploring the term of the auditor-client relationship and the quality of earnings: A case for mandatory auditor rotation" وقد توصلت الدراسة إلى أنه كلما طال مدة عهدة التدقيق كلما زادت جودة

إختبار علاقة الوساطة للإفصاح بين جودة التدقيق وجودة التقارير المالية حسب آراء أصحاب المهنة: نموذج معادلات هيكلية باستخدام المربعات الصغرى الجزئية (ص 61-79)

الأرباح. هناك دراسة أخرى نالت عدد كبيراً من مرات الاستشهاد هي دراسة بالسام وآخرون (Balsam, Krishnan, & Yang, 2003) حول مجال تخصص المدقق وجودة الأرباح " Auditor industryspecialization and earningsquality " وقد اعتمدت الدراسة على سمعة واسم مكتب التدقيق كمقياس لجودة التدقيق وقد توصلوا إلى وجود ارتباط إيجابي بين متغيرات الدراسة.

عملية فحص المؤلفات السابقة حول موضوع الدراسة أبانت عن ارتباط قوي (linkstrength) بين جودة التدقيق وجودة التقارير المالية من حيث عدد الدراسات التي شملت المتغيرين معاً. من بين آخر الدراسات التي توصلت إلى أثر إيجابي لجودة التدقيق على جودة التقارير المالية (Lobo, Xie, & Zhang, 2018; Patterson, Smith, & Tiras, 2019; Riccardi, 2019). كما توجد العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين جودة التدقيق والافصاح، وقد توصلت في مجملها إلى وجود أثر إيجابي لجودة التدقيق على الإفصاح، ومن بين هذه الدراسات (Agyei- Mensah, 2019; Ahmadi & Bouri, 2019; Wardhani, 2019).

سمح تحليل الدراسات السابقة التي شملت متغيرات الدراسة ببناء النموذج الفرضي الموضح أدناه.

3. بناء الفرضيات

تهدف الدراسة إلى رصد رأي أصحاب المهنة لاختبار الفرضيات الموضحة في الشكل 1، حيث تنص كل فرضية على مايلي:

H1: هناك أثر موجب لجودة التدقيق على الإفصاح

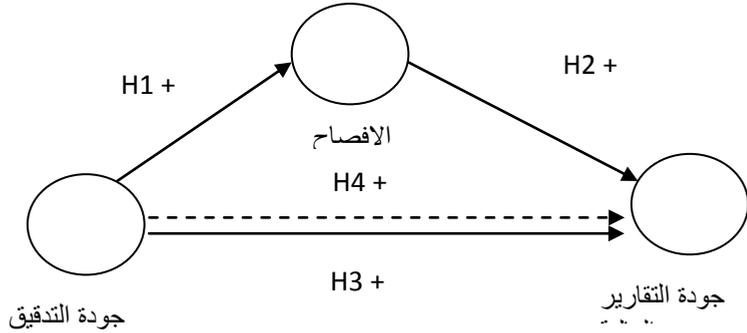
H2: هناك أثر موجب للإفصاح على جودة التقارير المالية.

H3: هناك أثر مباشر موجب لجودة التدقيق على جودة التقارير المالية.

H4: هناك أثر غير مباشر موجب لجودة التدقيق على جودة التقارير المالية.

ويجدر الإشارة إلى أنه في حالة تحقق الفرضية الثالثة والرابعة معاً فهذا يعني أن متغير الإفصاح يؤدي دور وساطة غير تامة بين جودة التدقيق وجودة التقارير المالية كون جزء من الأثر يمر مباشرة وجزء غير مباشر عبر الإفصاح، في حين أنه في حالة رفض الفرضية الثالثة وتحقق الفرضية الرابعة فهذا يعني أن متغير الإفصاح يؤدي دور وساطة تامة بين جودة التدقيق وجودة التقارير المالية كون كل الأثر يمر مباشرة عبر الإفصاح.

الشكل رقم (1): النموذج الفرضي للدراسة



أثر مباشر →
أثر غير مباشر - - - - - →

المصدر: بناء على الفرضيات أعلاه.

4. منهجية الدراسة

1.4. جمع البيانات:

لاختبار فرضيات الدراسة سيتم الاعتماد على عينة قصدية لصعوبة الحصول على البيانات اللازمة، حيث تم توزيع 50 استمارة يدويا على مجموعة من محافظي الحسابات، محاسبين معتمدين ومدققين داخليين، يزاولون نشاطهم بولايات الشرق الجزائري. تم استعادة 36 استمارة أي بنسبة استجابة قدرت بـ 72%، كل الاستمارات المستردة كانت صالحة مما يجعل عدد مفردات عينة الدراسة ستة وثلاثون مفردة (n=36). ويعد حجم العينة هذا مقبولا لتقدير معالم النموذج باستخدام النمذجة البنائية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) حسب (Hair, Hult, Ringle, & Sarstedt, 2017).

إختبار علاقة الوساطة للإفصاح بين جودة التدقيق وجودة التقارير المالية حسب آراء أصحاب المهنة: نموذج معادلات هيكلية باستخدام المربعات الصغرى الجزئية (ص 61-79)

2.4. عرض البيانات الديموغرافية للمستقصى منهم:

الجدول 1 يعرض البيانات الديموغرافية للمستقصى منهم. كون مهنة التدقيق والمحاسبة مهنة يمارسها الذكور في غالب الأحيان فنسبة الذكور المرتفعة والتي بلغت (80.55%) لم تكن مفاجئة. نتيجة لكون الفئة الشباب هي الغالبة على عينة الدراسة (من 30 إلى 40 سنة) فان أغلب مفردات العينة لم تتجاوز خبرتهم 10 سنوات بنسبة (61.11%).

الجدول رقم (1): البيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة %
نوع الجنس	ذكور	29	80.55
	إناث	7	19.45
العمر	<30	2	5.55
	40-30	21	58.33
	50-40	10	27.77
	>50	3	8.33
الدرجة العلمية	شهادة مهنية	4	11.11
	ليسانس	20	55.55
	ماستر	9	25
	أخرى	3	8.33
عدد سنوات الخبرة	<5 سنوات	4	11.11
	5-10 سنوات	18	50
	10-15 سنة	5	13.88
	15-25 سنة	5	13.88
	>25 سنة	4	11.11
الوظيفة الحالية	محاسب معتمد	1	2.77
	محافظ الحسابات	12	33.32
	مدقق داخلي	23	63.88

المصدر: بالاعتماد على بيانات عينة الدراسة

3.4. قياس متغيرات الدراسة:

اعتمدت أغلب الدراسات السابقة على عدة مقاييس لجودة التدقيق، كالمستحقات الاختيارية (Discretionary)، عمولات التدقيق (Audit Fees)، حجم مكتب التدقيق (Auditor Size). في حالة الجزائر، لا توجد معلومات مفصلة عن المتغيرات سابقة الذكر والشركات غير ملزمة بالتصريح بمثل هذه البيانات. بالنظر إلى طبيعة المتغيرين الآخرين في الدراسة والمتمثلين في الإفصاح وجودة التقارير المالية وتماشيا مع عدة دراسات أخرى كدراسة (Christensen et al., 2016) فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على استبيان، حيث تم طلب رأي أفراد العينة إتجاه 22 عبارة تقيس متغيرات الدراسة كما هو موضح في الملحق 1، وذلك وفقا لسلم ليكرت (Likert) من خمس درجات تتراوح بين غير موافق تماما وموافق تماما، وقد تم تعديل المقياس ليشمل 13 عبارة من أجل تحقيق الصدق والثبات لأداة الدراسة، حيث تم قياس كل متغير كما يلي:

جودة التدقيق (AQ): سبعة (7) عبارات.

الإفصاح (D): عبارتين (2).

جودة التقارير المالية (FRQ): أربع (4) عبارات.

5. عرض ومناقشة نتائج الدراسة

1.5. اختبار النموذج القياسي (Assessment of Measurement model):

تم استعمال النمذجة بالمعادلات البنائية (Structural equation modeling) وبرمجية سمارت بي أل أس (Smart PLS 3) لتقدير النموذج الفرضي. النمذجة بالمعادلات البنائية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية هي طريقة تقدير لا معلمية تستعمل مقارنة متعددة الأبعاد لتقدير النماذج التي تضم متغيرات كامنة (Hair, Sarstedt, Ringle, & Mena, 2012).

تم استعمال طريقة النمذجة بالمعادلات البنائية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية في هذه الدراسة لعدة أسباب أهمها الطابع الاستكشافي للدراسة (Memon, Salleh, & Baharom, 2017) حيث تهدف لاستكشاف رأي أصحاب المهنة حول العلاقة الوسيطة للإفصاح بين جودة التدقيق وجودة القوائم المالية من جهة ومن جهة ثانية صعوبة الحصول على عينة كبيرة من مفردات المجتمع على الرغم من كبره.

هناك نموذجين فرعيين لنموذج الدراسة، (1) النموذج القياسي و(2) النموذج البنائي. النموذج القياسي يقوم على اختبار الصدق التقاربي (convergent validity) الذي يقيس موثوقية الاتساق الداخلي التي تعني درجة قياس العناصر للبنية الكامنة، وقد تم تقييمها من خلال ألفا كرونباخ كحد أدنى لموثوقية الاتساق الداخلي ومعامل الثبات المركب كحد

إختبار علاقة الوساطة للإفصاح بين جودة التدقيق وجودة التقارير المالية حسب آراء أصحاب المهنة: نموذج معادلات هيكلية باستخدام المربعات الصغرى الجزئية (ص 61-79)

أعلى للموثوقية الحقيقية (غير المعروفة). والصدق التمايزي (discriminant validity) من خلال مؤشر فرنلاكر بالإضافة إلى التشبعات المتقاطعة (Hair et al., 2017; Memon et al., 2017) للتحقق من الصدق التقاربي لأداة الدراسة، يتم تقييم الصدق التقاربي من خلال قياس تشبعات العوامل (Factor Loadings)، معامل الثبات المركب (Composite Reliability)، متوسط التباين المستخرج (Average Variance Extracted) ومعامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) كما هو موضح في الجدول 2. حيث تشير نتائج الجدول إلى أن متوسط التباين المستخرج الخاص بجودة التدقيق الخارجي لم يتجاوز المعيار الموصى به (0.5) في حين أن الإفصاح وجودة القوائم المالية تجاوزا المعيار الموصى به (Hair, Ringle, & Sarstedt, 2013)، أما بالنسبة لمعامل الثبات المركب فقد تجاوز المعيار الموصى به وهو (0.7) (Hair et al., 2017; Hair, Ringle, & Sarstedt, 2011)، وفيما يخص معامل ألفا كرونباخ فقد تجاوزت القيمة الخاصة بجودة التدقيق الخارجي وجودة القوائم المالية المعيار الموصى به ولم تتجاوز القيمة الخاصة بالإفصاح عتبة هذا المعيار وهي (0.6)، وبالنسبة لتشبعات العوامل فقد تجاوزت المعيار الموصى به (Hair et al., 2013)، اجمالا، يمكن القول أن هناك صدق تقاربي لأداة الدراسة كون المتغيرات الكامنة في الدراسة قد حققت معيارين على الأقل للصدق التقاربي.

الجدول رقم (2): نتائج النموذج القياسي-الصدق التقاربي-

البيان	العبارات	تشبعات	معامل الثبات	متوسط التباين	معامل ألفا	الصدق
جودة التدقيق الخارجي	AQ1	0.543	0.800	0.372	0.716	نعم
	AQ11	0.682				
	AQ3	0.434				
	AQ4	0.583				
	AQ5	0.667				
	AQ8	0.775				
	AQ9	0.518				
الإفصاح	D1	0.772	0.815	0.689	0.556	نعم
	D2	0.884				
جودة التقارير المالية	FRQ3	0.708	0.821	0.539	0.716	نعم
	FRQ4	0.867				
	FRQ5	0.562				
	FRQ7	0.767				

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

الصدق التمايزي هو "المدى الذي يتميز فيه متغير كامن عن متغيرات كامنة الأخرى وفقاً للمعايير الاستدلالية المعمول بها" (Hair et al., 2013)، اقترح كل من Fornell and Larcker (1981) أنه يمكن استخدام الجذر التربيعي لمتوسط التباين المستخرج (AVE) من أجل كل متغير كامن لاختبار الصدق التمايزي ، حيث يجب أن يكون متوسط التباين المستخرج (AVE) لكل متغير كامن أعلى من ارتباطه التربيعي مع أي متغير كامن آخر. الجدول 3 يوضح اختبار الصدق التمايزي لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (3): محك فرنل ولازكر

المتغيرات	الإفصاح	جودة التدقيق الخارجي	جودة التقارير المالية
الإفصاح	0.830		
جودة التدقيق الخارجي	0.501	0.610	
جودة التقارير المالية	0.588	0.529	0.734

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

حتى يكون هناك صدق تمايزي لأداة الدراسة يجب أن تكون إحصائية فرنلازكر لكل متغير من متغيرات الدراسة أكبر مقارنة ببقية المتغيرات، أي أن المتغير يمثل نفسه أكثر من تمثيله لبقية المتغيرات، بعبارة أخرى إلى أي مدى يتميز حقا كل متغير كامن عن متغير كامن آخر، والجدول أعلاه يوضح أنه لا يوجد تداخل وبالتالي يتحقق الصدق التمايزي لأداة الدراسة.

بالإضافة إلى محك فرنل ولازكر يوجد محك آخر معمول به للتحقق من الصدق التمايزي وهو التشبعات المتقاطعة، وهي موضحة في الجدول 4. حيث تقيس التشبعات المتقاطعة مدى تميز كل متغير كامن عن متغير كامن آخر، حيث يوضح الجدول 4 أن كل عبارة تمثل المحور (المتغير الكامن) الذي تنتمي إليه أكثر مما تمثل بقية المحاور.

إختبار علاقة الوساطة للإفصاح بين جودة التدقيق وجودة التقارير المالية حسب آراء أصحاب المهنة: نموذج معادلات هيكلية باستخدام المربعات الصغرى الجزئية (ص 61-79)

الجدول رقم (4):التشعبات المتقاطعة

العبارات	جودة التدقيق الخارجي	الإفصاح	جودة التقارير المالية
AQ1	0.543	0.418	0.280
AQ11	0.682	0.265	0.407
AQ3	0.434	0.389	0.164
AQ4	0.583	0.126	0.221
AQ5	0.667	0.386	0.286
AQ8	0.775	0.313	0.527
AQ9	0.518	0.082	0.236
D1	0.246	0.772	0.494
D2	0.546	0.884	0.491
FRQ3	0.160	0.321	0.708
FRQ4	0.570	0.619	0.867
FRQ5	0.269	0.318	0.562
FRQ7	0.396	0.349	0.767

المصدر: مخرجات برنامج: PLSsmart

2.5. إختبار النموذج البنائي (Assessment of structural model):

يتم إختبار النموذج البنائي لإختبار فرضيات الدراسة. لتحديد مدى دعم البيانات لفرضيات الدراسة، يتم التحقق من عدم وجود التعدد الخطي (multi-collinearity) كما يتم حساب معامل التحديد (R^2) ومعاملات المسار (beta values) من خلال عملية مضاعفة لحجم العينة (bootstrapping process) إلى 500 مرة.

التعدد الخطي يعني مدى إمكانية تفسير المتغير الكامن بواسطة المتغيرات الكامنة الأخرى في التحليل، تم استعمال معامل تضخم التباين (VIF) وقيم الاحصائية (VIF) موضحة في الجدول 5. حيث يجب ألا تزيد قيمتها عن 5 (Hair et al., 2013). في هذه الدراسة، كانت قيم (VIF) أقل من المعايير المعمول بها وهذا ما يؤكد عدم وجود مشكل التعدد الخطي.

الجدول رقم (5): معامل تضخم التباين

العبارات	معاملات تضخم التباين (variance inflation factors)
AQ1	1.209
AQ11	2.082
AQ3	1.350
AQ4	1.609
AQ5	1.474
AQ8	1.985
AQ9	1.315
D1	1.174
D2	1.174
FRQ3	1.623
FRQ4	1.836
FRQ5	1.262
FRQ7	1.562

المصدر: مخرجات برنامج: PLSsmart

إختبار علاقة الوساطة للإفصاح بين جودة التدقيق وجودة التقارير المالية حسب آراء أصحاب المهنة: نموذج معادلات هيكلية باستخدام المربعات الصغرى الجزئية (ص 61-79)

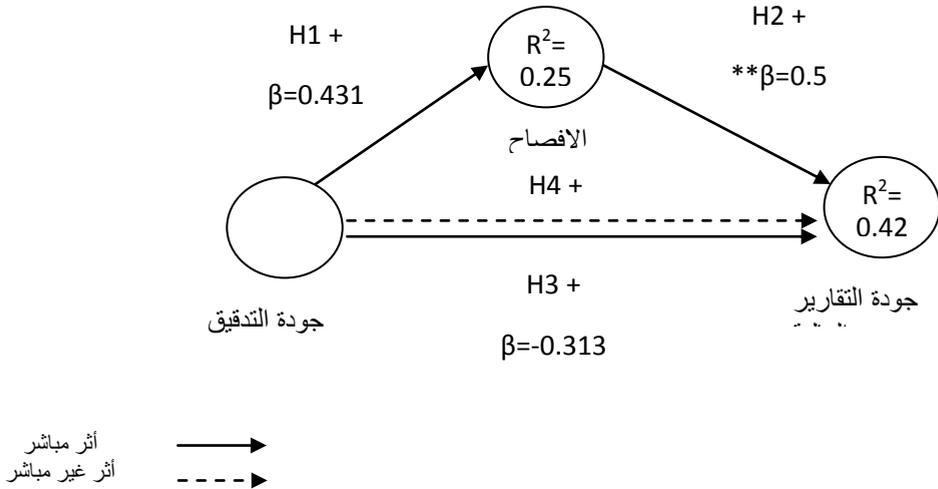
الجدول رقم (6): معاملات المسار لفرضيات الدراسة

إختبار الفرضية	القيمة الاحتمالية P Values	إحصائية ستودنت T Statistics	الانحراف المعياري Standard Deviation	معامل المسار Original Sample (O)	الفرضيات
محققّة	0.019	2.347	0.184	0.431	H1 جودة التدقيق -> الإفصاح
محققّة	0.004	2.881	0.174	0.501	H2 الإفصاح -> جودة التقارير المالية
غيرمحققّة	0.143	1.467	0.214	0.313	H3 جودة التدقيق -> جودة التقارير المالية

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

كما هو موضح في الجدول 6، معاملات المسار بين (جودة التدقيق -> الإفصاح) وبين (الإفصاح -> جودة التقارير المالية) دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية ($p < 0.05$) في حين أن العلاقة بين (جودة التدقيق -> جودة التقارير المالية) غير دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية ($p < 0.05$). النتائج المتوصل إليها تؤكد وجود أثر معنوي موجب لجودة التدقيق على الإفصاح وهذا ما يؤكد الفرضية H1، وأيضاً وجود أثر معنوي موجب للإفصاح على جودة التقارير المالية مما يؤكد أيضاً صحة الفرضية H2. الدراسة الميدانية أثبتت أن الأثر لِمباشر للجودة التدقيق على جودة التقارير المالية ليس له دلالة إحصائية، أي أنه قد تم رفض الفرضية H3.

الشكل رقم (2): النموذج البنائي للدراسة



المصدر: مخرجات برنامج: PLSsmart

كما يظهر من خلال الشكل 2، جودة التدقيق تفسر 25% من التغير في مستوى الإفصاح ($R^2 = 0.25$)، في حين أن الإفصاح وجودة التدقيق يفسران 42% من التغير الحاصل في جودة التقارير المالية ($R^2 = 0.42$).

حسب فالك وميلر (Falk & Miller, 1992) فان معامل التحديد لا يجب أن يقل عن 10%. وحسب شين (Chin, 1998) فانه إذا كان معامل التحديد (R^2) أصغر من 0.19 فهو مرفوض، وإذا كان محصور بين 0.19 و0.33 فهو ضعيف، أما إذا كان محصور بين 0.33 و0.67 فهو متوسط، في حين أن القيم التي تفوق 0.67 هي قيم مرتفعة.

إلى جانب معامل التحديد وجب الحديث عن حجم الأثر (f^2) فحسب بارون وكيني (Baron & Kenny, 1986) فإن حجم الأثر "هو مساهمة كل متغير مستقل في معامل التحديد للنموذج الكلي". أي أنه يعني كم هي الإضافة التي يقدمها كل متغير مستقل إلى القوة التفسيرية للنموذج ككل والمعبر عنها من خلال معامل التحديد.

وحسب كوهن (Cohen, 2013) فان (f^2) يكون كبير إذا كان أكبر من 0.35، ومتوسط إذا كان محصور بين 0.15 و0.35، كما يكون صغير إذا كان محصور بين 0.02 و0.15، أما إذا كان (f^2) أقل من 0.02 فانه لا يوجد أثر.

إختبار علاقة الوساطة للإفصاح بين جودة التدقيق وجودة التقارير المالية حسب آراء أصحاب المهنة: نموذج معادلات هيكلية باستخدام المربعات الصغرى الجزئية (ص 61-79)

الجدول رقم (7): حجم الأثر

جودة التقارير المالية	جودة التدقيق	الإفصاح	
0.240			الإفصاح
0.127		0.335	جودة التدقيق
			جودة التقارير المالية

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

من خلال الجدول يتضح أن أثر الإفصاح على جودة التقارير المالية يقدر بـ 0.240 وهو حجم أثر متوسط، أما الأثر المباشر لجودة التدقيق على جودة التقارير المالية قدر بـ 0.127 وهو حجم أثر صغير وقد أثبتت الدراسة أنه غير دال إحصائياً، في حين أن أثر جودة التدقيق على الإفصاح كان كبيراً وقدر بـ 0.335.

3.5. دراسة العلاقة الوسيطة للإفصاح:

حسب بارون وكيني (Baron & Kenny, 1986) فان الوسيط هو ذلك المتغير الذي يشرح كل أو جزء من العلاقة بين متغير مقدر ومتغير تابع.

هناك مقارنتان لدراسة العلاقة الوسيطة هما بارون وكيني (Baron & Kenny, 1986)، وبريتشر وهايز (Preacher & Hayes, 2008). سيتم اعتماد مقاربة بريتشتر وهايز (2008) في هذه الدراسة، حيث تضع هذه المقاربة شرطين: (1) يجب أن يكون الأثر غير المباشر معنوي؛ (2) يجب أن يكون مجال الثقة المبني على تكرار عينات الدراسة (Bootstrap) لا يمر بالصفر.

ويتم حساب الحد الأدنى والأعلى مجال الثقة المبني على تكرار عينات الدراسة (Bootstrap) كما يلي:

(95%) LL = الأثر غير المباشر - [1.96] * الانحراف المعياري لمعامل المسار (جودة التدقيق - < جودة التقارير المالية)

(95%) UL = الأثر غير المباشر + [1.96] * الانحراف المعياري (جودة التدقيق - < جودة التقارير المالية)

حيث :

الأثر غير المباشر = معامل المسار (جودة التدقيق - < الإفصاح) * معامل المسار (الإفصاح - < جودة التقارير المالية)

تسمح نتائج تكرار حجم العينة من خلال عملية (Bootstrap) بالحصول على القيمة الاحتمالية لمعاملات المسار الخاصة بنموذج الوساطة للإفصاح والمتمثل في الفرضية H4، والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (8): اختبار العلاقة الوسيطة

العلاقة	معاملات المسار (Original Sample)	الانحراف المعياري (Standard Deviation)	إحصائية ستودنت (T) (Statistics)	القيمة الاحتمالية (P Values)
جودة التدقيق - < الإفصاح	0.549	0.179	3.071	0.002
الإفصاح - < جودة التقارير المالية	0.586	0.090	6.496	0.00
جودة التدقيق - < جودة التقارير المالية	0.322	0.133	2.422	0.016

المصدر: مخرجات برنامج (smart PLS)

يلاحظ من الجدول أن الأثر غير المباشر لجودة التدقيق على جودة التقارير المالية معنوي، لأن القيمة الاحتمالية (P values) تقدر بـ 0.016 وهي أقل من القيمة المعنوية 0.05.

بتعويض القيم من الجدول في صيغة الحد الأدنى والحد الأعلى للمجال تكون القيم للمجال كما يلي:

$$L.L(95\%) = 0.061 \text{ الحد الأدنى للمجال}$$

$$UL(95\%) = 0.582 \text{ الحد الأعلى للمجال}$$

أي أن المجال لا يشمل الصفر، ومنه كلا الشرطان محققان، وحسب بريتشر وهاي (Preacher & Hayes, 2008) هناك علاقة وساطة تامة للإفصاح بين جودة التدقيق وجودة التقارير المالية، كون أن إختبار الفرضية H3 قد بين أنه لا توجد علاقة مباشرة بين جودة التدقيق وجودة التقارير المالية.

6. الخاتمة

توصلت الدراسة إلى أن الرأي السائد لدى أصحاب المهنة وجود علاقة وساطة تامة للإفصاح بين جودة التدقيق وجودة التقارير المالية، أي أن جودة التدقيق تؤثر بشكل موجب ومعنوي على الإفصاح، والإفصاح يؤثر بشكل موجب ومعنوي على جودة التقارير المالية، وقد توصلت الدراسات السابقة التي ارتكزت عليها هذا البحث إلى نتائج مماثلة.

توصي هذه الدراسة بالرفع من جودة التدقيق والتركيز على كل ما من شأنه أن يعزز إفصاح المؤسسات عن مختلف العمليات التي تقوم بها لما في ذلك من أثر كبير على جودة تقاريرها المالية حسب رأي أصحاب المهنة، هذه الأخيرة التي تعد منطلقاً لاتخاذ القرار الاستثماري الصحيح وأحد أهم الأدوات المشجعة على الاستثمار إذا ما توفرت فيها كل شروط الجودة.

حدود الدراسة تتمثل أساساً في نوع عينة الدراسة وصغر حجمها. كآفاق لهذه الدراسة يمكن الاعتماد على عينة عشوائية تشمل عدد أكبر من المهنيين مما من شأنه أن يفضي إلى نتائج أكثر موثوقية. كما أن إدخال متغيرات تفاعلية أخرى إلى النموذج المقترح على غرار السن والخبرة لدى المستقصى منهم من شأنه أن يحسن النتائج المتوصل إليها.

7. المراجع:

1. Agyei-Mensah, B. K. (2019), The effect of audit committee effectiveness and audit quality on corporate voluntary disclosure quality, *African Journal of Economic and Management Studies*, 10(1), 17-31.
2. Ahmadi, A., & Bouri, A. (2019), The effect of audit quality on the extent of voluntary disclosure: companies listed in the Tunisian Stock Exchange, *Journal of the Knowledge Economy*, 10(1), 59-73.
3. Akerlof, G. A. (1970). The market for "lemons": Quality uncertainty and the market mechanism, *The quarterly journal of economics*, 84(3), 488-500.
4. ALSMAIRAT, Y. Y., Yusoff, W. S., & SALLEH, M. F. (2018), The Effect of the Reliance on Internal Audit Work and Ethical Rules on Perceived Audit Quality: Evidence from Jordan, *International Journal of Economics & Management*, 12(2), 511-522.

5. Balsam, S., Krishnan, J., & Yang, J. S. (2003), Auditor industry specialization and earnings quality, *Auditing: A Journal of practice & theory*, 22(2), 71-97.
6. Baron, R. M., & Kenny, D. A. (1986), The moderator–mediator variable distinction in social psychological research: Conceptual, strategic, and statistical considerations, *Journal of personality and social psychology*, 51(6), 1173-1182.
7. Berle, A., & Means, G. (1932), *The Modern Corporation and Private Property* Macmillan, New York.
8. Butcher, K., Harrison, G., & Ross, P. (2013), Perceptions of audit service quality and auditor retention, *International Journal of Auditing*, 17(1), 54-74.
9. Cadbury, A. (1992), *Cadbury report: The financial aspects of corporate governance*, Tech rept, HMG, London.
10. Chin, W. W. (1998), Commentary: Issues and opinion on structural equation modeling, *JSTOR*, 22(1), 7-16.
11. Christensen, B. E., Glover, S. M., Omer, T. C., & Shelley, M. K. (2016), Understanding audit quality: Insights from audit professionals and investors, *Contemporary accounting research*, 33(4), 1648-1684.
12. Cohen, J. (2013), *Statistical power analysis for the behavioral sciences*, Routledge.
13. DeAngelo, L. E. (1981), Auditor size and audit quality, *Journal of accounting and economics*, 3(3), 183-199.
14. DeFond, M., & Zhang, J. (2014), A review of archival auditing research, *Journal of accounting and economics*, 58(2-3), 275-326.
15. Duff, A. (2004), *Auditqual: Dimensions of audit quality*. Institute of Chartered Accountants of Scotland Edinburgh.

- 16.Duff, A. (2011), Big four accounting firms' annual reviews: A photo analysis of gender and race portrayals, *Critical Perspectives on Accounting*, 22(1), 20-38.
- 17.Falk, R. F., & Miller, N. B. (1992), *A primer for soft modeling*: University of Akron Press, Akron.
- 18.Fornell, C., & Larcker, D. F. (1981), Evaluating structural equation models with unobservable variables and measurement error, *Journal of marketing research*, 18(1), 39-50.
- 19.Hair, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C. M., Sarstedt, M., & Thiele, K. O. (2017), Mirror, mirror on the wall: a comparative evaluation of composite-based structural equation modeling methods, *Journal of the academy of marketing science*, 45(5), 616-632.
- 20.Hair, J. F., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2011), PLS-SEM: Indeed a silver bullet, *Journal of Marketing theory and Practice*, 19(2), 139-152.
- 21.Hair, J. F., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2013), Partial least squares structural equation modeling: Rigorous applications, better results and higher acceptance, 46(1-2), 1-12.
- 22.Hair, J. F., Sarstedt, M., Ringle, C. M., & Mena, J. A. (2012), An assessment of the use of partial least squares structural equation modeling in marketing research, *Journal of the academy of marketing science*, 40(3), 414-433.
- 23.Lobo, G. J., Xie, Y., & Zhang, J. H. (2018), Innovation, financial reporting quality, and audit quality, *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 51(3), 719-749.
- 24.Memon, M. A., Salleh, R., & Baharom, M. N. R. (2017), The Mediating Role of Work Engagement Between Pay Satisfaction and Turnover

Intention, *International Journal of Economics, Management and Accounting*, 25(1), 43-69.

25. Myers, J. N., Myers, L. A., & Omer, T. C. (2003), Exploring the term of the auditor-client relationship and the quality of earnings: A case for mandatory auditor rotation? , *The Accounting Review*, 78(3), 779-799.

26. Patterson, E. R., Smith, J. R., & Tiras, S. L. (2019), The interrelation between audit quality and managerial reporting choices and its effects on financial reporting quality, *Contemporary accounting research*, 36(3), 1861-1882.

27. Preacher, K. J., & Hayes, A. F. (2008), Asymptotic and resampling strategies for assessing and comparing indirect effects in multiple mediator models, *Behavior research methods*, 40(3), 879-891.

28. Riccardi, W. N. (2019), Do Audit Firm Tenure and Size Moderate Changes in Financial Reporting Quality Due to Mandatory IFRS Adoption?, *Auditing: A Journal of practice & theory*, 38(4), 201-224.

29. Wardhani, R. (2019), The role of audit quality on market consequences of voluntary disclosure, *Asian Review of Accounting*, 27(3), 373-400.